

التحول الرقمي وحماية البيانات الشخصية للطلبة والموظفين في الجامعات العراقية

م.م علي سالم عزيز

كلية القانون _ الجامعة المستنصرية

المستخلص :

يشهد العالم تطوراً سريعاً في مجال التحول الرقمي، والذي انعكس بشكل مباشر على المؤسسات التعليمية، وخاصة الجامعات، التي أصبحت تعتمد على الأنظمة الرقمية في إدارة شؤون الطلبة والموظفين، وعلى الرغم من المزايا التي يوفرها هذا التحول في تحسين أداء الجامعات وحوكمتها، إلا أنه يثير تحديات قانونية وأمنية، وخاصة فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في الجامعات العراقية، مع إبراز مدى كفاية التشريعات الوطنية في تنظيم هذا المجال، مقارنة بالتجارب الدولية، كما يناقش البحث المخاطر الناجمة عن جمع ومعالجة وتخزين بيانات الطلبة والموظفين إلكترونياً، ويستعرض أهم الضمانات القانونية التي يجب توافرها لحماية هذه البيانات من الاختراق أو الاستخدام غير المشروع. الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الحماية، البيانات الشخصية، حوكمة الجامعات، التشريعات العراقية، الأمن السيبراني.

Abstract:

The world is witnessing a rapid development in the field of digital transformation, which has been directly reflected in educational institutions, especially universities, which have come to rely on digital systems in managing student and employee affairs. Despite the advantages that this transformation provides in improving the performance and governance of universities, it raises legal and security challenges, especially with regard to the protection of personal data.

This research aims to study the legal framework for the protection of personal data in Iraqi universities, highlighting the adequacy of national legislation in regulating this field, compared to international experiences. The research also discusses the risks resulting from

collecting, processing and storing student and employee data electronically, and reviews the most important legal guarantees that must be available to protect this data from hacking or illegal use.

Keywords: digital transformation, protection, personal data, university governance, Iraqi legislation, cybersecurity.

المقدمة:

يعد التحول الرقمي من أهم التغيرات التي تشهدها مختلف القطاعات في العالم؛ وخاصة المؤسسات التعليمية، حيث يسمح هذا التحول بتحسين العمليات وتسهيل الوصول إلى المعلومات، لكنه في الوقت نفسه يثير العديد من المخاوف المتعلقة بحماية البيانات الشخصية، وفي الجامعات العراقية أصبح من الضروري إرساء أطر قانونية وفنية فعّالة لضمان حماية البيانات الشخصية للطلبة والموظفين، في ظل الاستخدام الواسع النطاق للتكنولوجيا الحديثة، ويهدف هذا البحث إلى دراسة التحديات القانونية والفنية التي تواجه حماية البيانات الشخصية في الجامعات العراقية، وتحليل الآليات التي يمكن من خلالها تعزيز الأمن الرقمي وضمان الامتثال للتشريعات المحلية والدولية، كما يسلط الضوء على دور الحوكمة الرقمية في تحسين حماية هذه البيانات في إطار التحول الرقمي.

مشكلة البحث:

في ظل التحول الرقمي السريع في الجامعات العراقية، يواجه قطاع التعليم تحديات كبيرة تتعلق بحماية البيانات الشخصية للطلبة والموظفين، حيث تشكل المخاوف من التسريبات أو الخروقات السيبرانية تهديداً لأمن هذه البيانات، خاصة في ظل غياب التشريعات القانونية الشاملة، وي طرح هذا البحث مشكلة الحاجة الملحة لتطوير الآليات القانونية والفنية لضمان حماية البيانات الشخصية في هذا السياق الرقمي المتطور.

أهداف البحث:

١ تحليل التحديات القانونية والفنية لحماية البيانات الشخصية في الجامعات العراقية.

٢ دراسة دور التشريعات المحلية والدولية في ضمان حماية البيانات الشخصية.

٣ استكشاف دور الحوكمة الرقمية في تعزيز الأمن وحماية البيانات الشخصية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على أهمية حماية البيانات الشخصية؛ في ظل التحول الرقمي في الجامعات العراقية، كما يسعى إلى تقديم حلول عملية لتطوير التشريعات والآليات الأمنية لمواكبة التحديات الرقمية، مما يعزز الأمن الرقمي في المؤسسات التعليمية ويساهم في تحسين إدارة البيانات.

منهجية البحث:

يتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي المبني على مراجعة الأدبيات القانونية والفنية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية، كما سيتم إجراء مقارنة بين التشريعات العراقية والدولية بهدف التوصل إلى توصيات عملية؛ لتحسين الأطر القانونية والفنية؛ لحماية البيانات في الجامعات العراقية.

خطة البحث:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للتحول الرقمي وحماية البيانات الشخصية.

المطلب الأول: ماهية التحول الرقمي وحماية البيانات الشخصية.

الفرع الأول: مفهوم التحول الرقمي وأبعاده في قطاع التعليم العالي.

الفرع الثاني: البيانات الشخصية في البيئة الجامعية وأهمية حمايتها.

المطلب الثاني: الأساس القانوني لحماية البيانات الشخصية في التشريعات العراقية والدولية.

الفرع الأول: الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في العراق.

الفرع الثاني: المعايير والتشريعات الدولية لحماية البيانات الشخصية.

المبحث الثاني: تحديات حماية البيانات الشخصية في ظل التحول الرقمي وضمانات الحماية القانونية.

المطلب الأول: المخاطر القانونية والتقنية لحماية البيانات الشخصية في الجامعات العراقية.

الفرع الأول: التحديات القانونية الناشئة عن معالجة البيانات الشخصية إلكترونياً.

الفرع الثاني: المخاطر التقنية المرتبطة بأمن المعلومات والاختراقات السيبرانية المطلب الثاني: سبل تعزيز الحماية القانونية للبيانات الشخصية في الجامعات العراقية.

الفرع الأول: آليات تطوير التشريعات العراقية لمواكبة التحول الرقمي

الفرع الثاني: دور الحوكمة الرقمية في ضمان حماية البيانات الشخصية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للتحول الرقمي وحماية البيانات الشخصية

Chapter One: The Conceptual and Legal Framework of Digital Transformation and Personal Data Protection

يتناول القسم الأول الإطار المفاهيمي والقانوني للتحول الرقمي وحماية البيانات الشخصية، ويوضح ماهية التحول الرقمي وأبعاده في قطاع التعليم العالي، مع بيان أهمية حماية البيانات الشخصية للطلبة والموظفين، كما يناقش الأساس القانوني المنظم لهذه الحماية في التشريعات العراقية، ومقارنته بالمعايير

والتشريعات الدولية، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات، ويهدف هذا القسم إلى توضيح الأسس النظرية والقانونية لضمان حماية الخصوصية في بيئة الجامعة الرقمية.

المطلب الأول: ماهية التحول الرقمي وحماية البيانات الشخصية

Section One: The Nature of Digital Transformation and the Protection of Personal Data

يتناول المطلب الأول طبيعة التحول الرقمي باعتباره عملية استخدام التكنولوجيا الحديثة لتطوير الأداء الإداري والأكاديمي داخل الجامعات، مما يساهم في تحسين الكفاءة والشفافية، كما يوضح مفهوم حماية البيانات الشخصية، والتي تشمل المعلومات الخاصة بالطلاب والموظفين، مثل البيانات الأكاديمية والسجلات المالية والمعلومات الصحية، ويبرز هذا المطلب أهمية ضمان سرية وأمن هذه البيانات في ظل التحول الرقمي، مع ضرورة إرساء الأطر القانونية والتنظيمية لحمايتها من الاختراق أو الاستخدام غير القانوني.

الفرع الأول: مفهوم التحول الرقمي وأبعاده في قطاع التعليم العالي

Subsection One: The Concept of Digital Transformation and Its Dimensions in the Higher Education Sector

يعتبر مفهوم التحول الرقمي عملية دمج التكنولوجيا الحديثة في قطاع التعليم العالي بهدف تحسين جودة الخدمات الأكاديمية والإدارية، مما يساهم في رفع كفاءة المؤسسات التعليمية وتعزيز حوكمة الجامعات، ويعتمد هذا التحول على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والتعليم الإلكتروني، التي تسهل الوصول إلى المعلومات وتسريع الإجراءات الأكاديمية وتوفر بيئة تعليمية أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات العصر الرقمي؛ كما يساهم في تحسين أداء الجامعات من خلال رقمنة السجلات الأكاديمية وتطوير أنظمة التسجيل الإلكتروني واعتماد التعلم عن بعد كأحد الأساليب التعليمية الحديثة (العراقي، ٢٠٢٠: ٣٥).

أما أبعاد التحول الرقمي في قطاع التعليم العالي، فتشمل عدة جوانب رئيسية، أولها البعد الإداري الذي يساهم في تطوير أنظمة إدارة الجامعات، وزيادة الشفافية، وتعزيز كفاءة اتخاذ القرار؛ من خلال تحليل البيانات الضخم، يليه البعد الأكاديمي الذي يعزز جودة التعليم من خلال الوسائل الرقمية والمحتوى التفاعلي، ويساهم في تطوير المناهج التعليمية الحديثة التي تستفيد من الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتحسين أداء الطلاب (الحميدي، ٢٠٢١: ٢٧).

كما يتضمن التحول الرقمي البعد الأمني والذي يركز على حماية البيانات الشخصية للطلبة والموظفين، ويضمن أمن المعلومات في ظل التوسع في استخدام

الأنظمة الرقمية؛ مما يتطلب تنفيذ إجراءات صارمة للحفاظ على الخصوصية، بالإضافة إلى البعد التشريعي والذي يتطلب تحديث القوانين والأنظمة الجامعية؛ لضمان التكيف مع التطورات التكنولوجية، ووضع أطر تنظيمية تحكم جمع ومعالجة البيانات الشخصية (الحسيني، ٢٠١٩ : ٣٩).

إن التحول الرقمي في الجامعات يعد ضرورة حتمية لمواكبة التطور العالمي؛ إلا أنه يتطلب استراتيجيات واضحة وبنية تحتية تقنية متينة وتشريعات قانونية تحمي الحقوق الرقمية للأفراد، مما يتطلب من الجامعات العراقية تبني سياسات رقمية شاملة تأخذ بعين الاعتبار التوازن بين التطور التكنولوجي وحماية الخصوصية (البغدادي، ٢٠٢١).

الفرع الثاني: البيانات الشخصية في البيئة الجامعية وأهمية حمايتها

Subsection Two: Personal Data in the University Environment and the Importance of Its Protection

تشمل البيانات الشخصية في البيئة الجامعية كافة المعلومات المتعلقة بالطلبة والموظفين، سواء كانت أكاديمية أو إدارية أو مالية أو صحية، وتشمل هذه البيانات الأسماء وأرقام الهوية والعناوين والدرجات العلمية والسجلات المالية والبريد الإلكتروني الجامعي، بالإضافة إلى البيانات البيومترية مثل بصمات الأصابع أو التعرف على الوجه؛ عند استخدام الأنظمة الرقمية، ويعتمد التحول الرقمي في الجامعات على تخزين هذه المعلومات إلكترونياً، مما يزيد من الحاجة إلى تأمينها وحمايتها من الاختراق والتلاعب غير القانوني (النجدي، ٢٠١٨ : ١٥).

وتفرض حماية البيانات الشخصية التزاماً قانونياً وأخلاقياً على الجامعات، بضمان سرية المعلومات ومنع إساءة استخدامها، حيث يؤدي تسريب البيانات أو استغلالها بطرق غير قانونية إلى انتهاك خصوصية الأفراد أو التلاعب بالسجلات الأكاديمية، أو استغلال المعلومات لأغراض احتيالية، وتعمل الجامعات على تعزيز مصداقيتها وثقة الطلاب والموظفين؛ من خلال وضع سياسات حماية قوية تضمن أمن البيانات واستقرار الأنظمة الرقمية المستخدمة (النجار، ٢٠٢٠ : ٢٩).

تتطلب حماية البيانات في الجامعات تنفيذ سياسات أمنية متكاملة، تتضمن استخدام أنظمة تشفير متقدمة، وتحديد أدونات الوصول إلى البيانات وتدريب الموظفين على كيفية التعامل مع المعلومات الحساسة (الحميدي، ٢٠٢١ : ٤١)، ويساعد تحديث الأطر التشريعية في ضمان الامتثال للمعايير الحديثة، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات؛ التي تساعد في تعزيز الأمن القانوني وحماية الحقوق الرقمية، ويؤثر التحول الرقمي بشكل مباشر على طرق جمع البيانات ومعالجتها، مما يتطلب تدابير صارمة لحماية الخصوصية وضمان بيئة جامعية آمنة وموثوقة (النجار، ٢٠١٨ : ٤٧).

المطلب الثاني: الأساس القانوني لحماية البيانات الشخصية في التشريعات العراقية والدولية

Section Two: The Legal Basis for the Protection of Personal Data in Iraqi and International Legislation

تنظم التشريعات العراقية والدولية حماية البيانات الشخصية؛ من خلال وضع أطر قانونية تحدد أسس جمعها ومعالجتها وحمايتها من الانتهاكات، ويعتمد الإطار القانوني العراقي على قوانين الجرائم الالكترونية وبعض الأحكام المتفرقة، بينما توفر المعايير الدولية، مثل "اللائحة العامة لحماية البيانات" نموذجاً متكاملأ لضمان أمن المعلومات وحماية الخصوصية (قانون المعاملات الالكتروني ، ٢٠١٢ : الفقرة ٣/٢).

الفرع الأول: الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في العراق

Subsection One: The Legal Framework for the Protection of Personal Data in Iraq

يستند الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في العراق إلى مجموعة من التشريعات؛ التي تنظم جمع ومعالجة وحماية البيانات، على الرغم من عدم وجود قانون محدد وشامل لحماية البيانات الشخصية، وتستند الحماية القانونية لهذه البيانات إلى عدة قوانين، أبرزها قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩، الذي يجرم انتهاك الخصوصية والتعدي على المعلومات الشخصية(قانون العقوبات العراقي، ١٠٦٩ : المادة ٧) ، بالإضافة إلى قانون المعاملات الإلكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢، الذي ينظم بعض الجوانب المتعلقة بحماية البيانات في البيئات الرقمية.

ويتضمن التشريع العراقي قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية، الذي يسعى إلى حماية البيانات الشخصية من الاختراق والاستخدام غير المشروع(قانون مكافحة الجرائم الالكترونية ، ٢٠١٤ : الفقرة ٦/٥) ، إلا أنه يواجه انتقادات بسبب غياب المعايير الواضحة لحماية الحقوق الرقمية وضمان سرية المعلومات المخزنة إلكترونياً، كما تلزم القوانين العراقية المؤسسات، بما في ذلك الجامعات، باتخاذ التدابير الأمنية لحماية المعلومات ومنع تسريبها أو استخدامها لأغراض غير قانونية (الحسيني، ٢٠١٩ : ٥٢).

ويتطلب هذا التطور وضع ضوابط قانونية واضحة تلزم المؤسسات الجامعية بتحديد آليات جمع البيانات؛ وأسباب معالجتها وضمان عدم إساءة استخدامها، وبدون تشريع شامل تظل البيانات الشخصية في العراق عرضة للمخاطر، مما يستلزم تحديث القوانين؛ لتعزيز الأمن الرقمي وحماية الخصوصية في ظل التحول الرقمي المتسارع.

الفرع الثاني: المعايير والتشريعات الدولية لحماية البيانات الشخصية

Subsection Two: International Standards and Legislations for the Protection of Personal Data

توفر المعايير والتشريعات الدولية إطاراً شاملاً لحماية البيانات الشخصية، بهدف ضمان الخصوصية، وتنظيم جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها، وتعد اللائحة العامة لحماية البيانات التي اصدرها الاتحاد الاوربي في عام ٢٠١٦ احد ابرز القوانين الدولية في هذا المجال، حيث تفرض التزامات صارمة على المنظمات؛ لحماية بيانات الأفراد، بما في ذلك الحصول على موافقتهم المسبقة قبل جمع المعلومات، وضمان حقهم في الوصول إلى بياناتهم أو حذفها عند الطلب(اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) - الاتحاد الاوربي ، ٢٠١٨ : الفقرة ١٦).

وتساهم معايير أخرى، مثل إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في وضع أسس حماية البيانات العالمية؛ من خلال تحديد مبادئ الشفافية وتقييد استخدام البيانات وضمان أمن المعلومات، كما تفرض بعض الدول قوانين وطنية مستوحاة من هذه المعايير، مثل قانون خصوصية المستهلك في كاليفورنيا، الذي يمنح الافراد سيطرة أكبر على بياناتهم الشخصية(قانون خصوصية المستهلك في كاليفورنيا (CCPA) ، ٢٠٢٠).

وتتطلب التشريعات الدولية من المؤسسات، بما في ذلك الجامعات، الالتزام بمعايير صارمة لحماية بيانات الطلاب والموظفين، من خلال تفسير المعلومات، وتحديد أدونات الوصول، وضمان الامتثال للقوانين المحلية والدولية، وتفرض هذه القوانين عقوبات صارمة على الجهات التي تنتهك خصوصية الأفراد، مما يشكل حافزاً لتبني سياسات رقمية آمنة، ويعكس الالتزام بهذه المعايير أهمية تطوير التشريعات الوطنية في العراق بما يتماشى مع التحول الرقمي، لضمان الحماية الفعالة للبيانات الشخصية في الجامعات والمؤسسات الأخرى(النجار، ٢٠١٨ : ٥٣).

المبحث الثاني: تحديات حماية البيانات الشخصية في ظل التحول الرقمي
و ضمانات الحماية القانونية

Chapter Two: Challenges of Personal Data Protection in the Context of Digital Transformation and Legal Safeguards

تواجه حماية البيانات الشخصية في سياق التحول الرقمي تحديات قانونية وفنية معقدة، بما في ذلك ضعف الأطر التشريعية، وتزايد مخاطر الهجمات الإلكترونية، وإساءة استخدام البيانات من قبل أطراف غير مصرح لها، وتؤدي هذه التحديات إلى انتهاكات الخصوصية وتسريب المعلومات الحساسة، مما

يستدعي تطوير سياسات وتشريعات أمنية حديثة لحماية الحقوق الرقمية، وتعتمد ضمانات الحماية القانونية على وضع تشريعات واضحة، وتطبيق معايير أمن المعلومات، وتعزيز الحوكمة الرقمية لضمان الاستخدام الآمن والمسؤول للبيانات الشخصية في البيئة الجامعية(العلي ، ٢٠٢٠ : ٦٢).

المطلب الأول: المخاطر القانونية والتقنية لحماية البيانات الشخصية في الجامعات العراقية

Section One: Legal and Technical Risks to the Protection of Personal Data in Iraqi Universities

تواجه الجامعات العراقية مخاطر قانونية وفنية تهدد حماية البيانات الشخصية، أبرزها غياب التشريعات الشاملة المنظمة لجمع ومعالجة البيانات، مما يترك ثغرات قانونية يتم استغلالها لانتهاك الخصوصية، ومن الناحية الفنية تعاني المؤسسات من ضعف البنية التحتية الرقمية وغياب أنظمة التشفير المتقدمة، مما يجعل البيانات عرضة للاختراق والهجمات الإلكترونية، كما يؤدي سوء إدارة المعلومات ونقص الوعي الأمني إلى تسرب البيانات أو استخدامها بشكل غير قانوني، مما يستلزم تطوير سياسات وتشريعات أمنية حديثة لضمان حماية فعالة للحقوق الرقمية(النجدي، ٢٠٢٨ : ٥٠).

الفرع الأول: التحديات القانونية الناشئة عن معالجة البيانات الشخصية إلكترونياً

Subsection One: Legal Challenges Arising from the Electronic Processing of Personal Data

تعالج الجامعات العراقية البيانات الشخصية للطلبة والموظفين إلكترونياً؛ من خلال أنظمة إدارة التعليم والحوسبة السحابية، الأمر الذي يطرح عدة تحديات قانونية فيما يتعلق بحمايتها، من هذه التحديات غياب التشريعات الشاملة؛ التي تنظم عملية جمع البيانات وتخزينها واستخدامها، مما يخلق ثغرات قانونية قد تؤدي إلى إساءة استخدام البيانات أو تسريبها(البغدادي ، ٢٠٢١ : ٤٨).

وتشمل التحديات القانونية الأخرى؛ عدم وجود قوانين كافية تحكم موافقة الأفراد على جمع بياناتهم، مما قد يؤدي إلى جمع معلومات حساسة دون إذن صريح منهم، وفي بعض الحالات قد تكون البيانات المخزنة عرضة للاختراق أو التلاعب بسبب غياب معايير أمنية واضحة، مما يعرض الأفراد لانتهاك خصوصيتهم(العراقي، ٢٠٢٠ : ٦٢).

كما أن غموض التشريعات يجعل من الصعب تحقيق التوازن بين حرية الوصول إلى البيانات وحمايتها، حيث تتطلب الجامعات الوصول إلى البيانات

الشخصية لأغراض أكاديمية وإدارية، في حين يجب احترام الحقوق الرقمية للأفراد(الشناوي، ٢٠١٩ : ٦٧).

وتتطلب هذه التحديات إقرار قوانين أكثر وضوحاً، تتوافق مع التطورات الرقمية الحديثة، مثل قوانين حماية البيانات الشخصية المعتمدة دولياً، مثل: "اللائحة العامة لحماية البيانات"، وبالإضافة إلى ذلك تحتاج الجامعات إلى تطوير سياسات وإجراءات لضمان الامتثال لهذه القوانين، وضمان أمن البيانات وحمايتها من الاستخدامات غير القانونية(العلي ، ٢٠٢٠ : ٥٨).

الفرع الثاني: المخاطر التقنية المرتبطة بأمن المعلومات والاختراقات السيبرانية

Subsection Two: Technical Risks Related to Information Security and Cyber Intrusions

تواجه الجامعات العراقية تحديات تقنية كبيرة فيما يتعلق بأمن المعلومات وحماية البيانات الشخصية، وتزداد المخاطر نتيجة استخدام الأنظمة الإلكترونية؛ التي قد تكون عرضة للاختراقات السيبرانية، وخاصة في البيئات التعليمية؛ التي تعتمد على الأنظمة الرقمية لإدارة السجلات الأكاديمية والإدارية، وأبرز هذه المخاطر ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض الجامعات، حيث تقتصر على تقنيات التشفير المتقدمة، مما يسمح للمتسللين بالوصول إلى البيانات الحساسة مثل السجلات الأكاديمية والمعلومات المالية والبيانات الشخصية للطلاب والموظفين(الطارق ، ٢٠١٩ : ٥٥).

وتشكل الخروقات السيبرانية تهديداً خطيراً، حيث يمكن للمتسللين اختراق الأنظمة؛ للوصول إلى قواعد البيانات، مما يعرض البيانات للتسريب أو التلاعب، علاوة على ذلك، يمكن أن تسهل نقاط الضعف في البرامج هذه الهجمات، حيث تستخدم بعض الجامعات أنظمة قديمة أو غير محمية بشكل كافٍ(العبيدي ، ٢٠٢١).

وتعد الحماية من الفيروسات والبرامج الضارة عاملاً أساسياً في تأمين البيانات، ولكن قد تقتصر العديد من المؤسسات الجامعية إلى أنظمة أمنية متكاملة، مما يزيد من احتمالية وقوع هجمات سيبرانية، كما يمكن أن يسهل نقص الوعي الأمني بين الموظفين والطلاب؛ حدوث الخروقات من خلال الروابط الخبيثة أو كلمات المرور الضعيفة، ويتطلب هذا الوضع تطوير استراتيجيات أمنية متقدمة، وتحديث الأنظمة، وزيادة التدريب على الأمن الرقمي لضمان حماية المعلومات الشخصية(احمد ، ٢٠٢١ : ١٦).

المطلب الثاني: سبل تعزيز الحماية القانونية للبيانات الشخصية في الجامعات العراقية

Section Two: Approaches to Enhancing the Legal Protection of Personal Data in Iraqi Universities

إن تعزيز الحماية القانونية للبيانات الشخصية في الجامعات العراقية؛ يتطلب تطوير تشريعات واضحة وفعالة، تنظم جمع ومعالجة البيانات، ويجب إقرار قوانين متوافقة مع المعايير الدولية، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات، ويجب تنفيذ أنظمة أمنية متطورة، بالإضافة الى تدريب الموظفين على كيفية حماية البيانات وضمان الامتثال للقوانين المحلية والدولية (الخطيب ، ٢٠١٧ : ٦١).

الفرع الأول: آليات تطوير التشريعات العراقية لمواكبة التحول الرقمي

Subsection One: Mechanisms for Developing Iraqi Legislation to Keep Pace with Digital Transformation

تحتاج التشريعات العراقية الى تطوير شامل لمواكبة التحول الرقمي المتسارع، سيما فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية في المؤسسات التعليمية كالجامعات.

اولا . يجب اعداد قانون شامل يحدد ضوابط جمع واستخدام وحماية البيانات الشخصية من الانتهاكات ويتضمن فرض عقوبات رادعة على منتهكي الخصوصية الرقمية ويجب ان يكون هذا القانون متوافقاً مع المعايير الدولية "كاللائحة العامة لحماية البيانات"، لضمان حماية فعالة للبيانات الشخصية (102 Conner, 2017:).

ثانياً. من الضروري تحديث القوانين المتعلقة بالجرائم الالكترونية؛ لتشمل الهجمات الرقمية الحديثة كالاختراقات الالكترونية، وتسريب البيانات غير المشروع، ويجب ان تتضمن هذه القوانين آليات لتتبع المهاجمين، وتوفير الحماية القانونية للأفراد المتضررين وتحديد مسؤوليات المؤسسات التعليمية في تأمين بيانات الطلاب والموظفين (الزهراني ، ٢٠٢١ : ٧٥).

ثالثاً. يجب تعزيز دور الهيئات التنظيمية الحكومية، مثل هيئة الاتصالات والاعلام، بحيث تصبح مسؤولة عن مراقبة تنفيذ القوانين المتعلقة بحماية البيانات الرقمية، والتأكد من التزام الجامعات والمؤسسات التعليمية بالتشريعات (الحكيم ، ٢٠٢١ : ٧٦).

وأخيراً، يجب تدريب القانونيين والمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات؛ على أحدث التطورات القانونية والتقنية؛ لضمان القدرة على مواجهة التحديات القانونية المتعلقة بالتحول الرقمي، وينبغي أن يغطي هذا التدريب مجالات حماية

البيانات والأمن السيبراني، وتحليل المخاطر الرقمية لضمان الحماية الفعالة للبيانات الشخصية في البيئة الرقمية الحديثة(البغادي ، ٢٠٢١ : ٣٤).

الفرع الثاني: دور الحوكمة الرقمية في ضمان حماية البيانات الشخصية

Subsection Two: The Role of Digital Governance in Ensuring the Protection of Personal Data

تعتبر الحوكمة الرقمية عاملاً أساسياً في ضمان حماية البيانات الشخصية في المؤسسات التعليمية، بما في ذلك الجامعات، وتهدف الحوكمة الرقمية إلى إنشاء إطار تنظيمي فعال؛ يتناول جميع جوانب إدارة البيانات، بما في ذلك وضع سياسات واضحة للتحكم في جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها، بما يتماشى مع القوانين الوطنية والدولية(الشواي ، ٢٠١٧ : ٦١).

إن أحد الأدوار الأساسية للحوكمة الرقمية؛ هو تحديد المسؤوليات بوضوح بين الكيانات المختلفة داخل المؤسسة، مثل الأقسام الأكاديمية والإدارية، لتجنب التداخل أو الإهمال في حماية البيانات، كما تساهم الحوكمة الرقمية في تطوير آليات أمنية متقدمة، مثل تشفير البيانات وتحديد أذونات الوصول، مما يعزز من أمن المعلومات الشخصية(المحمودي ، ٢٠٢٠ : ٨٢).

وتتضمن الحوكمة الرقمية أيضاً؛ إنشاء آليات الرقابة الداخلية، مثل إجراء عمليات تدقيق دورية للتحقق من تنفيذ سياسات الأمن بشكل فعال، كما تتضمن إنشاء آلية للتعامل مع الخروقات أو الحوادث الأمنية، بحيث يتم التعامل مع تسرب البيانات أو الاستخدام غير القانوني على الفور(الهاشمي ، ٢٠١٨ : ٩٧).

وفي إطار الحوكمة الرقمية، ينبغي أيضاً رفع الوعي الأمني بين الموظفين والطلبة، من خلال برامج تدريبية؛ تهدف إلى تحسين فهمهم لكيفية حماية البيانات الشخصية، وأهمية الالتزام بالسياسات والإجراءات الأمنية المعتمدة، مما يعزز الحماية الشاملة للبيانات الشخصية في الجامعات(الشريف ، ٢٠١٩ : ١٠١).

الخاتمة: conclusion

في ظل التحول الرقمي المتسارع، أصبح من الضروري تعزيز الحماية القانونية والفنية للبيانات الشخصية في الجامعات العراقية، وهذا يتطلب تحديث التشريعات الحالية ومواءمتها مع المعايير الدولية، بالإضافة إلى تنفيذ آليات أمنية متكاملة لضمان حماية فعالة للبيانات.

الاستنتاجات:

١ غياب التشريعات الشاملة في العراق لحماية البيانات الشخصية يعرض بيانات الجامعة للخطر.

٢ التحول الرقمي في الجامعات يزيد من تعرض البيانات للاختراقات والمخاطر التقنية.

٣ ضعف البنية التحتية التقنية في بعض الجامعات يؤدي إلى ضعف الأمن وحماية البيانات.

٤ ضرورة تطوير الآليات القانونية والشرعية لحماية البيانات الشخصية وفقا للمعايير الدولية.

٥ ضرورة تعزيز الوعي الرقمي لدى الطلبة والموظفين حول أهمية حماية البيانات الشخصية.

التوصيات:

١ وضع قوانين وتشريعات واضحة لحماية البيانات الشخصية تواكب التحديات الرقمية.

٢ تطبيق تقنيات التشفير المتقدمة لضمان أمن البيانات وحمايتها من الاختراقات.

٣ تدريب موظفي الجامعة على الأسس الأمنية للحفاظ على بيانات الطلبة والمعلومات الحساسة.

٤ تعزيز التعاون بين الجامعات والحكومة لوضع ضوابط تنظيمية فعالة لحماية البيانات.

٥ إنشاء لجان رقابة داخلية لضمان تنفيذ السياسات الأمنية وتقييم فعاليتها بشكل دوري.

المصادر والمراجع :

أولاً: القوانين والأحكام

- i. اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) - الاتحاد الأوروبي.
- ii. قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٠٦٩
- iii. قانون المعاملات الالكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ .
- iv. قانون مكافحة الجرائم الالكترونية رقم ١٣ لسنة ٢٠١٤ .
- v. قانون خصوصية المستهلك ، كاليفورنيا

ثانياً: الكتب العربية

- i. د.احمد العراقي. "التحول الرقمي في الجامعات العربية: الفرص والتحديات". دار النهضة العربية، ٢٠٢٠.
- ii. د. سامي النجار. "الجرائم الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية". دار العلوم، ٢٠١٨.
- iii. د.عبدالله الحميدي. "القوانين الرقمية وحماية الخصوصية في العصر الإلكتروني". دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٢١.
- iv. د. محمود الشواي. "قوانين حماية البيانات الشخصية: دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والدولية". دار الحكمة، ٢٠١٧.
- v. د. مصطفى الشناوي. "أمن المعلومات وحمايتها: دراسة قانونية". دار الفكر العربي، مصر، ٢٠١٩.

ثالثاً: الرسائل العلمية

- i. خالد الشريف. "التشريعات الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية: دراسة قانونية مقارنة". رسالة دكتوراه، الجامعة العربية المفتوحة، الاردن، ٢٠١٩.

- ii. رامي الهاشمي. "أمن المعلومات وحماية البيانات الشخصية في المؤسسات الحكومية". رسالة ماجستير، جامعة تونس، ٢٠١٨.
- iii. سارة النجدي. "أمن المعلومات وحماية البيانات في البيئة الجامعية: دراسة تطبيقية". رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٨.
- iv. عبدالله الزهراني "دور التشريعات القانونية في حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية". رسالة دكتوراه، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ٢٠٢١.
- v. علي المحمودي. "التحول الرقمي في الجامعات العربية وأثره على حماية البيانات الشخصية". رسالة ماجستير، جامعة الكويت، ٢٠٢٠.
- vi. فاطمة الحسيني. "التحول الرقمي وحماية البيانات الشخصية في المؤسسات التعليمية"، جامعة القاهرة، مصر، ٢٠١٩.
- vii. محمد العلي. "التحديات القانونية لتكنولوجيا المعلومات وحماية البيانات الشخصية في العراق"، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢٠.
- viii. مروان الحكيم. "التحديات القانونية لحماية البيانات الشخصية في ظل التحول الرقمي في العراق". رسالة ماجستير، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢١.
- ix. نور الخطيب. "حماية الخصوصية في عصر التحول الرقمي: دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والدولية". رسالة ماجستير، جامعة بيروت العربية، لبنان، ٢٠١٧.
- رابعاً: البحوث والمقالات
- i. د. علي النجار. "التحول الرقمي وحماية البيانات الشخصية في الجامعات العراقية". مجلة الدراسات القانونية، العدد ١٤، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.
- ii. د. عبدالله احمد "حماية البيانات الشخصية في ظل التحول الرقمي: دراسة تطبيقية على المؤسسات التعليمية العراقية". مجلة القانون والتكنولوجيا، العدد ٥، جامعة النهرين، ٢٠٢١.
- iii. د. نواف الطارق. "التحديات القانونية لتكنولوجيا المعلومات في العراق: دراسة في حماية البيانات الشخصية". مجلة القانون العراقية، العدد ٧، جامعة الكوفة، ٢٠١٩.
- خامساً: المؤتمرات
- i. د. علي العبيدي. "الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية في ظل التحول الرقمي: دراسة في المؤسسات الحكومية العراقية". ورقة عمل مقدمة في المؤتمر الوطني للأمن الرقمي، جامعة بغداد، ٢٠٢١.
- ii. د. طارق البغدادي. "إشكاليات حماية البيانات الشخصية في ظل التحول الرقمي في الجامعات العراقية". ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي للقانون والتكنولوجيا، جامعة الموصل، ٢٠٢١.
- سادساً: المصادر الاجنبية
- i. Conner, Christopher. "Cross-border data flows and data privacy law." Oxford University Press, 2017, p. 102. (UK)

